

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩ بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وفي المادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موازنة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - توزع حصيلة المبالغ والأشياء المصادرة أو الغرامات الإضافية المحكوم بها والمنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه وفي المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على الوجه الآتي :

(١) في حالة وجود إرشاد :

٦٠٪ لحساب تحت الأمر

٣٠٪ على الأكثر للإرشاد ، وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

١٠٪ على الأكثر للضابطين والمشاركين في كشف الجريمة أو استيفاء الاجراءات المتصلة بها وما يتبقى بدون توزيع يضاف لحساب تحت الأمر .

(٢) في حالة عدم وجود إرشاد :

يضاف نصيب الارشاد إلى حساب تحت الأمر .

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الاقتصاد تنقيده ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

١٢ جنيا سنويا للوظفين الشاغلين لإحدى المرتبتين الرابعة والخامسة بالكادر الفني المتوسط أو بالكادر الكافي .

١٢ جنيا سنويا للعمل .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٦٣ ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (١٩ مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٦٤

بتوزيع حصيلة المبالغ وغيرها المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وفي المادة ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب

رئيس الجمهورية

مد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السامي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ؛

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ؛